



جيل جديد
IĠIL I.ĠĠĠ
JIL JADID



البرنامج السياسي 2021

ديباچه

إن جدول الأعمال السياسي لجيل جديد مصمم على أساس طموحات بلدنا، مع مراعاة حقائق مجتمعنا والعالم من حولنا. ومن خلال مجموعة من الأهداف والمقترحات الملموسة، نهدف إلى تطوير وطننا بما يتماشى مع حقائق عالم اليوم وبتكييف استجاباتنا مع قيود وتحديات المجتمع والبلد. وهو يعبر عن رؤية لإمكانية البناء، انطلاقاً من الواقع الفعلي.

وقد تم النظر في تصميم مجالين رئيسيين من مجالات الحياة البشرية. ولهذا البرنامج اهتمام ملموس بما يلي:

○ المجتمع، الذي يثير في الواقع تساؤلات جوهرية بشأن معايير وأساليب عمله المتأصلة، وبالتالي القيم التي يقوم عليها. أسئلة يجب أن تجيب عليها إذا أرادت ترك التخلف الذي عانت منه الجزائر لفترة طويلة. وهكذا فإن دور الأسرة وعملها، والعلاقة بين الرجل والمرأة، والديموغرافيا، والترابط بين الدين والحياة العامة، والهوية، واللغات، والعلاقة بالعمل، والعلاقات بين الأفراد وحرية الضمير، كلها مواضيع حساسة. وكثيراً ما تكون مصادر للصراع والاختلاف وأوقات العنف الكثيرة جداً. حيث ينبغي التعامل معها على وجه الاستعجال بروح من الانفتاح، ولكن أيضاً بالحاح لتقديم رؤية مثمرة وتنقيفية وإنتاجية للسكان وقد نوقش هذا المجال من "القضايا المجتمعية" باستفاضة في مشروع مجتمع جيل جديد www.jiljadid.org، وبالتالي فهو لا يدعو إلى تطورات طويلة. غير أن الفهم العميق للبرنامج الموصوف أدناه لا يمكن أن يكتمل بدون العودة إلى أساسيات تحليل جيل جديد. وتكرر التوصيات الناتجة عن ذلك في هذا البرنامج، دون الرجوع، في تطورات طويلة، إلى الأسباب التي حددت من أجلها. ومشروع المجتمع الذي وضعه جيل جديد هو الأساس الفكري والمذهبي للنهج العملي المقترح هنا. وعلى وجه الخصوص، سيقترح الفصل المتعلق بتكوين الإنسان ترجمة هذه الأفكار إلى نهج ملموس وواقعي.

○ إن مجال تنظيم السياسة العامة يعد واحداً من بين التحديات التي تواجه الدولة في الطريقة التي تنظم بها سياساتها، نظراً للتغيرات المجتمعية التي حدثت خلال السنوات 30 الماضية. تميزت هذه الفترة بالعديد من الأسئلة حول مكانة ودور الدولة والإدارة العامة، وأساليب تنظيمها وتشغيلها ومراقبتها؛ والمسائل التي تشكل بدورها في المهارات التي يسعى إليها المديرون العامون والأساليب التي يستخدمونها في أنشطتهم الإدارية. وبالإضافة إلى هذه العناصر، يؤثر أسلوب التنظيم على القرارات السياسية ويشترط فعالية العمل العام. ويجب أن تكون هذه المنظمة السياسية قادرة على مواجهة القضايا الحقيقية بدعم جماهيري نشط. ورهنا بالأهداف المحددة بوضوح، يجب أن يتيح أسلوب التنظيم السياسي للدولة تكييف أعمالها وآلياتها السياسية والإدارية بشفافية تامة، مع السعي إلى الحصول على تأييد شعبي واسع النطاق.

وهذا جانب أساسي يجب أن تكون فيه شرعية العمل وفعالته العملية أهدافاً ثابتة. ويمكن أن يؤدي توافق الآراء القوي إلى تقدم كبير في سيادة القانون والديمقراطية. إن الانقطاع الحقيقي عن النظام السابق سيدخل البلد في مرحلة جديدة من بنائه.

وسيتعين تصميم المنظمة الإقليمية وفقاً للاحتياجات الحقيقية على المستويات المناسبة. والهدف هو وضع تصميم مؤات للمبادرة المحلية. وهناك حاجة إلى تخصيص السلطات والسلطات في المناطق التي يتم فيها التعبير عن المشاكل.

وبالنسبة لجيل جديد، من الضروري توضيح هذه المفاهيم للجمهور، الذي سيصاغ حوله برنامجاً للسنوات القادمة.

وبالتالي، فإن بناء سيادة القانون يتطلب عمليات ديمقراطية يقوم بها المواطنون المدركون لحقوقهم وواجباتهم. وينطوي الحصول الكامل على الجنسية على عدة مستويات من العمل، بدءاً بما يلي:

● تكوين المواطن لأن المواطنة يجب أن تكون وعياً باستقلال كل فرد ومسؤوليته بوصفها مسؤولين عن أفعالهم، الجيدة أو السيئة.

إن المواطنة هي نتيجة لتطور عقلي يقود الفرد من وضع سلبي يتمثل في الانتماء إلى مجموعة محدودة (الأسرة، والقبيلة، والمنطقة، والعرق، وما إلى ذلك) إلى منصب نشط بوصفه عضواً في مجتمع وطني، ومسؤول عن نفسه وعن إخوانه المواطنين، وإدراكاً منهم لاختياراته الاجتماعية والسياسية.

- دعم الديمقراطية على جميع المستويات التي تشمل الجماعة. فالديمقراطية، قبل تجسيدها في قواعد وإجراءات تعكس التعبير عن الإرادة الشعبية، هي في المقام الأول حالة ذهنية تعزز إدارة شفافة وعادلة للمصالح الجماعية. وبالتالي، فإن الديمقراطية تناشد القيم التي يجب أن يستوعبها المواطنون أولاً. القدرة على الحوار، والاستماع للآخرين، وتغيير موقف المرء القائم على الحجج العقلانية، ومزامنة الجهود، والنظر في مصالح الآخر، وإبراز الذات في المستقبل... هل كل الصفات المطلوبة لتحقيق ديمقراطية فعالة
- ويجب عدم الخلط بين الديمقراطية ونماذج المجتمعات الغربية، التي لا تزال بعض جوانبها غريبة عن نظرنا إلى العالم. وعلى وجه الخصوص، شكل من أشكال الفردية المفرطة والمادية المجردة من الإنسانية التي تشكل جزءاً من جرف عصري من الجوهر الاستهلاكي، يتعذر الوصول إليه وربما يتعارض مع أساليبنا ومستويات معيشتنا
- ويجب أن تؤدي الديمقراطية في الجزائر إلى إعادة إقامة روابط التضامن والمعونة والاحترام بين الجميع. فالمساواة والعدالة الاجتماعية والتضامن والمصلحة العامة يجب أن تصبح حقائق حية وليست شعارات سياسية بدون مضمون أو واقع.
- بناء حكم القانون الدائم: فالجنسية والديمقراطية لا يمكن أن يتم استيعابهما في العقلية المحيطة بهما وأن يكونا قائمين على السلوك من دون أن تدعمهما ترسانة قانونية وتنظيم سياسي للدولة يطبقهما في كل الظروف. ومن الناحية المؤسسية، فإن السمة الحقيقية الوحيدة للحفاظ على سيادة القانون هي وجود هيئات مخولة بوضع المعايير ونشرها ورصد صلاحيتها وضمان تطبيقها. ومع ذلك، وقبل عرض المستقبل المحتمل، لا يزال من الضروري فهم الواقع الحالي، المعقد الذي كثيراً ما يفلت عمله من الحكم التلقائي.
- ولذلك، من الضروري استثمار عمل طويل من التوثيق والتحليل والتفكير لتحديد التحديات الراهنة التي يجب أن تواجهها الجزائر، على الأقل في الخطوط العريضة لها. التحديات التي هي نتيجة الديناميات التي غالباً ما تكون متعددة ولكن لا يمكن إدراكها جداً من قبل الوعي

المقدمة

منذ 22 فبراير 2019، شهدت الجزائر معلماً تاريخياً استثنائياً. وبطريقة سلمية، قاد الشعب الجزائري ثورة هادئة سيكون أثرها عميقاً، رغم مخاطر الصدمات غير المتوقعة.

ستؤدي هذه الثورة إلى قيام جزائر جديدة إذا تأكدت عملية بناء سيادة القانون والسيطرة على الديمقراطية. ولا يمكن تحقيق هذين المشروعين إلا إذا وجدت المواطنة الظروف اللازمة لتنميتها.

لا منعزلة ولا منفتحة، ظلت الجزائر غامضة في خياراتها. ومن المفارقات، أن الجزائر، بموقعها الجغرافي تعكس الديناميكيات العالمية العظيمة بحكم الجغرافيا السياسية للمنطقة، وفي الواقع، مستقبل جزء من الإنسانية.

ومن بين أشد المعوقات التي تواجهها الجزائر والتي يجب النظر فيها بجدية من أجل نجاح تنميتها، هناك المعوقات الداخلية والخاصة بها، ومن ثم هناك المعوقات الخارجية لها والتي غالباً ما تكون عالمية يمكن أيضاً رؤية سياق المحتوى من زاوية "الاتجاه الثقيل" الذي يتم تحديده بطريقة أو بأخرى. بالتالي، فإن القيد ليس عقبة مطلقة، ولكنه مصدر حاسم يُلزم صانعي القرار بابتكار وسائل جديدة ونماذج جديدة في مجال الممكن، من أجل التكيف مع عالم متغير. فمثال الطاقة توضيحي إذ تشكل النهاية المتوقعة للنفط قيوداً، ولكنها في نفس الوقت تدفع الإنسان إلى التكيف من خلال استغلال موارد الطاقة البديلة، فيصبح تطوير إنتاج الطاقات المتجددة أمراً أساسياً يجب أخذه في الاعتبار.

القيود الداخلية هي قيود اجتماعية، واقتصادية، وثقافية، وسياسية. وستكون هذه المسائل موضوع مقترحات ملموسة في هذا البرنامج. سنتناول، في المقدمة، السياق والمسائل الرئيسية للجزائر والتي ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار بوصفها عناصر أساسية في صياغة القرارات الاستراتيجية المقبلة.

وستعالج هذه المسائل هنا دون الحاجة إلى معالجتها بتعمق. فأى برنامج سياسي طموح وواقعي لا يمكن تطويره عن طريق التعتميم عليه إذا يجب أن يكون له منظور طويل الأجل ويجب توقع أفق عام 2050 إذا أردنا أن نكون منسجمين مع التطور العالمي. ويمكن تلخيص هذه الاتجاهات الرئيسية أو القيود الرئيسية في المواضيع الأحد عشر التالية؛ ولا يحدد ترتيب اقتباسها درجة الأهمية:

1. العولمة :

تحالف بين ليبرالية جامحة وصناعة مالية بلا حدود وبديلة للأنشطة الصناعية، أصبحت العولمة حقيقة ملموسة. ومع ذلك، فإن الاختلالات التي تسببت في إحياء ردود الفعل لحماية الأمم. أدت عمليات النقل المكثفة للصناعات إلى آسيا لأسباب تتعلق بتكاليف العمالة والمواد الخام إلى إضعاف الاقتصادات الأمريكية والأوروبية وعززت ظاهرة البطالة وانخفاض مستويات المعيشة. وهذا جزئياً سبب تعرض التيارات الليبرالية في السنوات الأخيرة لانتقادات متزايدة بينما نجحت التيارات القومية مرة أخرى.

من المستحيل على أي بلد، وخاصة الجزائر، بالنظر إلى موقعها الجغرافي، أن يعتقد أنه يمكن أن يعيش على هامش العولمة. لا يمكن للجزائر أن تتطور. ولكن، لن يكون العثور على مكان جيد في هذا المد والجزر للعولمة أمراً سهلاً، على الرغم من أنه ضروري للغاية لضمان مستقبل مستدام.

السؤال الذي سيُطرح بشكل حاد في العقد القادم، لأنه سيكون من الضروري تنظيم ومراقبة وتنظيم علاقتنا مع المجموعات الدولية الكبيرة مثل منظمة التجارة العالمية، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، والمغرب الكبير وكذلك مجموعات أخرى.

2. عولمة التمويل :

منذ الحرب العالمية الثانية وبالتحديد منذ اتفاقيات بريتون وودز (يوليو 1944)، كان العالم يعمل عملياً بعملة دولية واحدة، الدولار الأمريكي. في أعقاب مؤتمر بالطا، ختم حلف كوينسي تحالفاً (تم تجديده في عام 2005) بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة، ولكنه كرس أيضاً الدور السائد للدولار باعتباره العملة الوحيدة في تجارة النفط، فأنجب بترودولار. وهذا الوضع المهيمن للدولار جعل هذه العملة احتياطياً وملجأً للنظام المالي الدولي. إذ أن الاضطرابات الجيوسياسية، وصعود الاقتصادات الآسيوية، وعودة روسيا كقوة عسكرية، وظهور بلدان جديدة على الساحة العالمية، أدت في الوقت نفسه إلى انسحاب الولايات المتحدة نسبياً. اليونان، الروبل أو اليورو، دون نسيان المقايضة، أصبحت هذه العملات بمثابة المنافسين الخطيرين للدولار. وقد فتح هذا الانتكاس خرقاً لتشكيك أوسع نطاقاً في النظام النقدي الحالي.

لذلك سيتعين على الجزائر متابعة التطورات في العملات الدولية عن كثب والحماية من الصدمات المستقبلية، التي ربما لا مفر منها، للنظام المالي العالمي في شكله الحالي.

3. التقدم العلمي والتكنولوجي :

يعمل العلم والتقدم التكنولوجي على إحداث تحول جذري في أشكال النشاط البشري وإمكانياته في جميع المجالات. إن البحث الأساسي والتطبيقي هو بلا شك محرك الحضارة الجديدة في طور التكوين. إن تطوير التكنولوجيات في الإنتاج الصناعي وكذلك في الزراعة أو الصحة أو أوقات الفراغ له من القوة ما يجعل مفهوم الحياة أو الطبيعة، في كلمة، الواقع يتحول. يتم بناء مدن بأكملها على أساس مفاهيم جديدة. تم إحداث ثورة في وسائل النقل. عصر التكنولوجيا يترسخ في كل مكان. تتطور الأساسيات مع تغير المناخ، ونضوب الموارد بشكل عام والهيدروكربونات على وجه الخصوص. أخيرًا، تحت الضغط البيئي، نشهد تحولًا للتكنولوجيات، تسبب نفسها في التغيير الاقتصادي. تدفع القيود الطبيعية نحو التحول البيئي، لكن هذا سيؤدي، بحكم الواقع، إلى انتقال اقتصادي إلى أشكال جديدة ربما لم يسبق لها مثيل.

بالنسبة للجزائر، من الضروري أن تكون جزءًا من ديناميكية الابتكار والبحث.

4. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة (ICT)

لقد غيرت قوة التقنيات، ولا سيما تلك المطبقة على المعلومات والاتصالات، السلوك البشري بالفعل. إن سرعة المعلومات، ونقل الصوت والصورة في جميع أنحاء العالم، والاتصالات المتعددة والتي يسهل الوصول إليها على نطاق واسع لا تؤثر فقط على الثقافة، ولكن أيضًا على نفسية الأفراد والشعوب وتؤثر على جميع مجالات الحياة.

إن الوصول الفوري إلى جميع المعلومات، والتنسيق عبر الشبكات الاجتماعية، وإمكانيات التلاعب بالرأي، إلخ. هي بالفعل في قلب استراتيجيات القوى المختلفة، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو إعلامية. هذا الواقع الجديد، بالإضافة إلى التطور السريع والمتسارع للغاية، سيشكل عالم الغد. حيث لا يمكن إخفاء الكثير من المعلومات. الحكام مدعوون إلى مزيد من الشفافية في إدارة الشؤون العامة وإلى مزيد من الاحتياطات في حياتهم الخاصة. تعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حاليًا في قلب نقلة نوعية في الحضارة. من جانبها، تتحكم الدول في السكان بشكل متزايد وقوي بفضل الرقمنة المعممة. سيتعين على الجزائر أن تستثمر في اقتصاد المعرفة من خلال الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والإدارة الإلكترونية، والمصادر الإلكترونية، والتنمية الإلكترونية من خلال تمويل الابتكار.

5. تغير المناخ والعجز المائي :

بدأت الاضطرابات المناخية التي توقعها المجتمع العلمي بأكمله في الظهور في الأفق. تتزايد الكوارث الناجمة عن الاضطرابات المناخية في العالم، مما يتسبب في أضرار مادية كبيرة: التصحر، والاضطرابات الموسمية، والأمطار الطوفانية، والفيضانات الكارثية، والأعاصير ... هي محل الأخبار العالمية كل يوم.

إن احتمالية حدوث تغير مناخي كبير تشكل تهديدًا للجزائر، وهذا القلق الوطني مشروع من خلال حقيقة أن آثار الاضطرابات المناخية جعلت من الممكن تسليط الضوء على ضعف اقتصادنا (الذي يعتمد أساسًا على الزراعة) ومواردنا الطبيعية، ولا سيما مشكلة نقص المياه. سيكون لنقص المياه عواقب وخيمة على كل من الزراعة وحيوية مناطق واسعة جدًا من البلاد (شبه صحراوية أو صحراوية)، مما يتسبب في تحركات سكانية ستكون بدورها مصدر توترات اجتماعية وسياسية. يجب إدراج قضية المياه ضمن الأولويات الحيوية والاستراتيجية للبلد.

6. التحركات السكانية والنمو الديموغرافي :

تجد الجزائر نفسها على طريق الهجرات الجماعية من الجنوب إلى الشمال، وبالتالي تواجه مسألة حساسة للغاية ليس فقط للهجرة الأفريقية على أراضيها (التي لديها أهداف التوطين أو الانتقال) ولكن أيضًا هجرة مواطنيها التي تشكل نزيف في النخبة.

الجزائر، مثلها مثل البلدان الأفريقية، تشهد نموًا ديموغرافيًا قويًا للغاية يمكن أن يعرض للخطر أي سياسة تنموية. هذا التضخم السكاني يفرض ضغوطًا مفرطة على البيئة ويلغي فعليًا جميع آثار النمو الاقتصادي الضعيف جدًا لاستيعاب الاحتياجات الجديدة والرغبة في تحسين مستويات المعيشة.

7. المخاطر الرئيسية :

لقد عاش العالم عامًا 2020 سنة صعبة وحاسمة عقب انتشار وباء كوفيد 19. وقد كشف ذلك عن هشاشة أنظمة حياتنا والحاجة إلى تصميم آليات أمنية وحماية السكان. يمكن أن تكون المخاطر الرئيسية من أصل بيولوجي (فيروسات، بكتيريا، إلخ)، كيميائية، فيزيائية، جيولوجية (الزلازل، الفيضانات، إلخ). يجب أن يقودنا بُعد الأمن القومي فوق مفهوم الأمن المسلح إلى صياغة أدوات متعددة التخصصات واحتياطية للأمة.

8. تراجع الاحتياطيات الهيدروكربونية والطاقات المتجددة :

لقد فرضت ندرة الموارد الهيدروكربونية ونضوب النفط والغاز الطبيعي نفسها في العقود الأخيرة، وهو واقع يتفق عليه جميع الخبراء. ستكون الآثار هائلة. العلاقة بين التنمية الصناعية وتوافر الطاقة المتاحة تعد جوهرية فكل حضارة صناعية تعتمد عليه. يعد انعكاس تكلفة الطاقة عائقًا رئيسيًا أمام النمو الاقتصادي حيث أصبح الاستثمار في الطاقات المتجددة وسياسة تحول الطاقة اتجاهًا رئيسيًا في البلدان الأكثر تقدمًا.

سيتمتع على الجزائر اتباع سياسة الحذر الشديد في استغلال مواردها النفطية والغازية واستخدامها، ويتعين عليها أيضًا أن تضمن للأجيال القادمة، على الأقل لأكثر من خمسين عامًا، حدًا أدنى من الاحتياطيات الاستراتيجية لاستهلاكها الداخلي غير القابل للاختزال. من غير المعقول تحويل احتياطياتنا النفطية إلى احتياطيات نقدية يمكن تخفيض قيمتها إلى قيمة الورق المطبوع عليها. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون إنتاج الطاقة من الطاقة الشمسية والموارد المتجددة الأخرى أحد الأهداف الرئيسية للبلد.

9. استنزاف الموارد الطبيعية بخلاف الهيدروكربونات

كما أن ذروة النفط جعلت البشرية تدرك أن غالبية المواد والمواد النادرة قابلة للاستنفاد أيضًا. ومع ذلك، فقد تم بناء حضارة اليوم على توافر المواد الخام اللازمة للعملية الصناعية. سوف تتفاقم التوترات الجيوسياسية عندما يتم فرض القيود التجارية التي تفرضها الدول التي تنتج مثل هذه المواد (المعادن، والغاز الطبيعي، والوقود النووي، والأتربة النادرة، وما إلى ذلك). علاوة على ذلك، سترتفع تكلفة استخراج المواد الخام بشكل متزايد. إن الجمع بين التكلفة الباهظة للطاقة وندرة المواد الخام سوف يتباطأ إن لم يركد النمو الاقتصادي.

تواجه الجزائر، بقدر ما تواجه المجتمعات الصناعية، خطر انهيار النظام الاقتصادي والاجتماعي. إن ضعف النمو، خاصة إذا كان أقل من النمو السكاني، يقترن حتمًا بالبطالة وفقدان القوة الشرائية والاضطرابات الاجتماعية في نهاية المطاف.

10. النزاعات الجيوستراتيجية :

القيود التي تم وصفها أعلاه تضع الدول في حالة من الصعوبة وتساهم في تأجيج التوترات المتزايدة بين الدول وبين تكتلات المصالح. تجد الدول القديمة المتطورة والمسلحة جيدًا نفسها في الوقت نفسه محرومة من المواد الخام وفي حالة اختلال ديموغرافي، بينما تظل الدول الأخرى، الأصغر سنًا والأكثر قوة والأكثر ثراءً في المواد الخام متخلفة، وغالبًا ما تكون في قبضة الفوضى. السياسية ومقدمي العمالة، إن لم يكن من المرشحين للهجرة السرية. تمامًا مثل الحدود العاصفة بين كتلتين من الهواء، إحداها ساخنة والأخرى باردة، فإن البلدان الفقيرة المتاخمة للدول الغنية ستواجه أحيانًا عنفًا شديدًا، بما في ذلك النزاعات المسلحة والحروب الأهلية والدمار.

تتمتع الجزائر بإمكانيات هائلة من حيث المساحة والثروة الطبيعية والموقع الجيوسياسي. من الطبيعي أن تمارس عليها ضغوطاً شديدة من قبل العديد من الشركاء الذين تتعامل معهم.

11 . عالمية الثقافات والعنف المرتبط بالأيديولوجيات :

بالإضافة إلى الأسباب المادية والسياسية والاقتصادية التي تسببت في نشوء التوترات الدولية، أصبح تصادم الثقافات وتداخلها مصدرًا للصعوبات، و أحد العوامل التي تساهم في تفاقم الأوضاع وقد تصل إلى العنف بين الدول. في حين أنه من المرغوب والضروري دفع الإنسانية نحو علاقات سلمية مبنية على التعاون والمساعدة المتبادلة، يجب ألا ننكر الواقع الحالي المتمثل في الصراعات الأيديولوجية والخلافات السياسية وتباين المصالح الاقتصادية. الفجوة الأيديولوجية بين الشمال والجنوب، بين الفقراء والأغنياء، وبين المتطور والمتخلف، مصدر توتر وإحباط وظلم واختلالات متعددة.

في المجال الذي يهمننا، تعاني جميع البلدان العربية الإسلامية عملياً من العنف والاضطراب السياسي الذي يعود أصله إلى تحول اجتماعي عميق يتبع انهياراً بطيئاً ولكن لا مفر منه للبنى التقليدية القديمة، مما يترك فراغاً نفسياً صادماً، لم تنجح حتى الآن القومية ولا الدين ولا سحب الهوية في ملء هذا الفراغ.

خاتمة بشأن التهود:

تتيح لنا هذه النظرة العامة السريعة للسياق الذي تتطور فيه الجزائر تحديد انعكاسنا على المستقبل الممكن بناؤه. سيكون للجزائر دور هامشي في مواجهة هذه التحديات لكنها لن تسلم من عواقبها. لذلك يجب على بلدنا أن ينظر في هذه القضايا بجدية واهتمام من أجل حماية نفسه على أفضل وجه ممكن من الآثار الضارة الواضحة وقبل كل شيء لإعداد أفضل النتائج الممكنة خلال هذه الفترة من التحول الحضاري من خلال اعتماد برنامج تنموي استباقي، ولكن في نفس الوقت مرتبط بالواقع.

الفصل 1 الإصلاحات الحكومية والمؤسسات

مقدمة لإصلاحات الدولة

بالإضافة إلى كل ما قيل، تلوح في الأفق تحديات جديدة: النهاية الحتمية للنفط، والاضطرابات الخطيرة في النظام المالي العالمي، وزعزعة استقرار الدول من خلال الإرهاب، والاضطرابات على حدودنا، وما إلى ذلك. ولكن من ناحية أخرى، تظهر عناصر أكثر موثوقاً: مستوى وعي الجزائريين، وقدرتهم على التكيف، ورغبتهم الهائلة في التحرر من الاستبداد، والوسطية، والفساد، والبيروقراطية. إن رياح التغيير التي تهب منذ 22 فيفري 2019 تساعدنا على المضي قدماً. والتغييرات الجيوسياسية التي ستحدث في الأشهر أو السنوات المقبلة ستخدم قضيتنا. لكننا ما زلنا بحاجة إلى طبقة سياسية مستنيرة تكون قادرة على اتخاذ القرارات الصحيحة. ومن المحتم أن تتمكن قيادة البلد الآن من الاستفادة من الشرعية التي لا جدال فيها. سيكون من الأفضل لو كانوا ذوي كفاءة عالية. وحكم القانون والديمقراطية هو وحده الذي سيقودنا إلى هناك! سيتوقف نجاح الإصلاحات على روح تفرس في الأمة أكثر مما يتوقف على تغييرات في نص الدستور أو القوانين الأخرى.

ويجب التعبير عن إرادة التغيير الحقيقي على أعلى مستوى في الدولة. ويجب أن تعبر هذه الإصلاحات عن العقيدة ولا تحمل صفة القيود المفروضة، ولذلك فإن السلطة لن تتوقف عن إطالة أمد حياة نظام أدين إدانة قاطعة! إن فتح وسائل الإعلام الآن أمام كل من لديه ما يقوله سيكون علامة إيجابية، ودعوة إلى تجديد الثقة. ومن بين العلامات الإيجابية الدمج الرمزي لحركة المواطنين في ديباجة الدستور. ومع ذلك، لا بد من حدوث انقطاع نفسي بإزالة إسم جبهة التحرير الوطني نهائياً من الساحة السياسية فهذا الإسم يعود إلى الأمة وإلى الذاكرة الجماعية. وهو مقتبس في ديباجة الدستور وفي النشيد الوطني. وستكون أقوى بادرة لإعلان جمهورية جديدة.

1. إعادة بناء الثقة : الأخلاق العامة و القضاء على الرشوة:

الأهداف:

- إسهام المواطنين في تسيير الجماعات المحلية.
- تعزيز الشفافية في الشؤون العامة خاصة في توزيع الصفقات العمومية و المنح للمنظمات.
- تقوية التواصل بين الدولة والإدارات.
- القضاء على المحسوبية في المؤسسات العامة.
- الإقصاص من الرشوة عن طريق تسيير محلي أكثر ديمقراطية.
- لا مركزية القرارات على المستوى المحلي.

الاقتراحات:

- التطبيق الصارم لمواد الدستور.
- تحديد الحصانة البرلمانية في العمل السياسي دون تمديدها للأنشطة الاقتصادية.
- إصلاح القانون المتعلق بتمويل الأحزاب السياسية.
- فتح المجال الإعلامي.
- السهر على شفافية المساعدات العامة الموجهة للأنشطة السياسية والجمعوية. فالمساعدات الموجهة للأحزاب السياسية، يجب أن تكون محددة بعدد الأصوات وليس بعدد المقاعد.
- التقييم المستمر للسياسات العامة والجماعات المحلية.
- إقامة جهاز ردي لمحاربة ارتشاء الأعوان العامين وضد هدر المال العام.
- مرافقة هذا الجهاز بدورة تكوينية وتربوية حول أخلاق وكافآت المهنة.
- تطوير وسائل واتفاقيات تبادل معلومات بين الجزائر والدول المتعاونة من أجل محاربة الرشوة وظاهرة الفرار للخارج
- إقامة آليات لجمع المعلومات في مجال المالية على مستوى بنك الجزائر ومديرية الضرائب.
- التطبيق الصارم للأحكام القضائية.

- إعادة الأموال المنهوبة وإعادة المؤسسات المدانة للمال العام.
- حماية المؤسسات والموظفين في حالة اختلاس المسيرين.
- تعيين إداريين تحت رقابة السلطات العمومية والعدالة في حالة نزاع هذه الأخيرة مع المؤسسات وأرباب العمل.
- إقامة سياسة فعالة للوقاية من الرشوة على مستوى الإدارات.
- تقوية دور المديرية العامة للضرائب ومنحها استقلالية القرار..

2. إصلاح الدولة والمؤسسات:

الأهداف:

- بناء دولة القانون وتحقيق التوازن بين المؤسسات.
- العمل على انشاء سلطة قضائية متمكنة وايجاد الشروط لكي تصبح مستقلة مستقبلا.
- تعزيز الرقابة على البرلمان.

المقترحات:

- فتح نقاش وطني سلمي وشامل.
- تطوير آليات النظام شبه الرئاسي، بما في ذلك تعزيز وظيفة الحكومة.
- لن يكون على المؤسسات الأمنية بعد الآن أن تتدخل في الوظيفة السياسية أو الإدارة الحكومية. ويجب عدم الخلط بين الدفاع عن الدولة والدفاع عن النظام.
- تعزيز دور مجلس الأمن السامي عن طريق حماية أسس الجمهورية.
- إعادة التوازن السلطات لصالح البرلمان، وخاصة للرقابة التنفيذية.
- تعزيز الصلاحيات البرلمانية في مجال الرقابة التنفيذية.
- ضمان استقلال العدالة.
- إضفاء الطابع المؤسسي على تقييم السياسات العامة.
- ضمان وضع خطة وظيفية للمهام العليا للدولة.

3. استقلالية العدالة:

الأهداف:

- ضمان عدالة مستقلة عن السياسة.

المقترحات:

- الإصلاح العميق للجهاز القضائي.
- تعزيز استقلالية القاضي وجهاز العدالة بنصوص قانونية.

- ضمان استقلالية القضاء عن الشأن السياسي.
- محاربة الرشوة.
- يجب أن تبني قرارات التعيين والترقية على معايير موضوعية خالية من أي اعتبارات سياسية.
- استشارة القضاة وكل أعضاء الجهاز القضائي في وضع الأحكام التشريعية المتعلقة بالشأن القضائي وطريقة عمل العدالة.

4. الإصلاح الإداري:

الأهداف:

- القضاء على بيروقراطية الإدارات العامة وتحرير مبادرة المواطنين.
- المقترحات:
- تبسيط العمليات التجارية في جميع القطاعات.
- بدء رقمنة ملموسة للإدارة.
- وضع اللمسات الأخيرة على رقمنة عملية الحصول على الوثائق الإدارية.
- تنظيم كافة مؤسسات الخدمة العامة (تفويض الاختصاصات، وهيكلية الشبكات، وما إلى ذلك) من خلال إدارة جادة وصارمة.
- ضمان الشفافية من خلال التواصل الفعال (العلاقات العامة) بين المؤسسات الحاكمة والمحكومة.
- تجديد القوانين الداخلية للخدمة العامة واستحداث أدوات لإدارة الموارد البشرية.
- زيادة مرتبات الموظفين العموميين بما يتناسب مع مستوى تحقيق الأهداف المحددة في عقود الأداء لتوفير مزيد من المرونة وقلّة البيروقراطية.
- تخفيض عدد الموظفين العموميين.
- إصلاح نظام المعاشات التقاعدية بتخفيض سن التقاعد إلى 62 سنة.
- تعزيز المكاتب الوزارية. يجب أن يصل الوزير مع برنامج مر على أعضاء البرلمان، برفقة فريق. وتنفذ الإدارة البرنامج بمدخلات تقنية فقط.
- الانفتاح على المرأة وإنعاش الإدارة العليا. تعزيز دور مختلف مؤسسات مراجعة الحسابات والرقاب

5. الدفاع الوطني:

الأهداف:

- ضمان الدفاع عن وحدة التراب الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية.
- تعزيز الدور الدبلوماسي والأمني للوطن في المنطقة من أجل تحقيق الإستقرار الدائم.

اقتراحات:

- تقوية ميكانيزمات الدفاع الشعبي تعزيزا للدفاع الرسمي.
- تسريع مسار عصنة واحترافية الجيش.
- تقليص مدة الخدمة العسكرية لتصبح بستة أشهر.
- تسهيل الدخول للخدمة المدنية للجامعيين.
- تعزيز الحضور الدبلوماسي للجزائر في إفريقيا الشمالية و منطقة الساحل.
- مساعدة شركائنا في الساحل على إقامة دول مستقرة و فعالة بترجيح الحلول الداخلية للأزمات الإفريقية.

6. أمن المواطنين:

الأهداف:

- ضمان الأمن الأقصى للمواطنين.
- تقليل نسبة القتل والجريمة المنظمة من خلال إقامة جهاز استعلامي متمكن، وقائي يحترم العدالة والقوانين.

اقتراحات:

- إصلاح نظام إعادة التأهيل و السجن من أجل إعادة إدماج أكثر نجاعة في المجتمع.
- تحقيق الاستقرار السلم في حياة المواطنين بكل الوسائل الردعية منها وسياسة ناجعة لإعادة تأهيل للشباب.
- استحداث وسائل عقاب جديدة و عدم الاقتصر على عقوبة السجن التي عادة ما تؤزم الوضع.
- تحضير المجتمع لإلغاء عقوبة الإعدام.
- إطلاق حوار وطني حول وسائل المراقبة الحديثة مما من شأنه الوقاية من الجرائم و لكن مع احترام الحريات الفردية.
- تحديد ومحاربة العوامل المساعدة على تفشي الانحراف و الجريمة.

7. التخطيط العمراني وتسيير المدينة:

الأهداف:

- تخطيط عمراني بما يتناسب و ترتيب المدن والسكان.
- مخطط عمراني يتناسب مع المشاكل المحلية و تسريع اللامركزية.
- سياسة تخطيط حديثة من أجل مدن ذكية.

اقتراحات:

- إنشاء أقطاب إنمائية تجمع الولايات حسب المنطقة المتجانسة، مع جمعيات منتخبة يكون دورها التنسيق من أجل تنفيذ المشاريع الإقليمية.
- ضمان التوازن الإقليمي في الاستثمار الاقتصادي.
- إصلاح قوانين الولايات والدوائر لتوسيع صلاحيات المسؤولين المنتخبين.

- تحسين التوزيع الإداري لزيادة الكفاءة.
- لا مركزية السلطات في الأساس في الإدارة الاقتصادية إلى الكيانات المحلية (الأراضي، والسجل التجاري، والموافقات، وما إلى ذلك).
- العمل تدريجياً بشروط التأهيل اللازمة مسبقاً لمرشحي المجالس الشعبية البلدية والمجالس الشعبية الولائية.
- إن رفع مستوى كفاءة مديري المدن يصبح ضرورة حتمية (التأهيل الأكاديمي أو أسلوب الإدارة).
- اتخاذ تدابير جذرية لتحديث وتنظيم النظام الحضري من أجل تحسين البيئة المعيشية للمواطن.

الفصل الثاني الموارد البشرية: ثروة الأمة

الحفاظ على الأسرة

الاهداف:

- الحفاظ على الخلية الأسرية ودورها الهيكلي في المجتمع
- الحفاظ على التضامن بين الأجيال
- تعزيز دور الأسرة في تكوين المواطن

مقترحات:

- وضع سياسة ديناميكية لتنظيم النسل على المدى الطويل.
- مرافقة الأسر عند فترة الحمل والولادة من خلال التدريب المتكامل في أقسام الولادة أو غيرها من المراكز الصحية.
- إنشاء دور حضانه، وتشجيع صيغ الشراكة بين القطاعين العام والخاص، على مستوى البلديات إذا لزم الأمر.
- المساعدة على تحقيق الاستقرار للأسر الشابة من خلال الدعم الموجه.
- توعية الشباب المتزوج حول السلوك في المنزل والحفاظ على العلاقة الزوجية.
- ضمان المساواة في الحقوق بين الزوجين من خلال ولاية قضائية عادلة.
- إنشاء خطة دعم ومرافقة للأسر التي تواجه صعوبات، خاصة في غياب الأب.

تعزيز الهوية الوطنية وشميتها

الاهداف :

- تعزيز الوحدة الوطنية مع إثراء الثقافات والهويات المحلية.

مقترحات:

- ضمان حرية التعبير وتشجيع التعريف بالهويات المحلية في إطار الوحدة الوطنية.
- إعطاء مكانة للطقوس الدينية الإباحية والتمثيلات التاريخية للإسلام المغاربي.
- تنويع المشهد الثقافي.

- ضمان التكامل الوطني من خلال النظام الاقتصادي (التفاعل بين أقطاب التنمية).
- تعزيز التضامن مع المناطق الفقيرة
- إنشاء منصب حكومي للحفاظ على التراث الوطني وإثراءه وحماية الهوية الأمازيغية.
- تشجيع تناسخ الثقافات وتوحيد اللغة الأمازيغية.
- ضمان تعليم تكميلي محدد لكل منطقة، من التاريخ المحلي والإقليمي.
- زرع شعور وطني يعتز بالثورة الجزائرية، دون أن نجعل منها أداة حزبية.
- إزالة تراخيص المجاهدين الخاصة بالاستثمارات والأنشطة التجارية التي أصبحت أداة للانقسام بين الأجيال.

الجالية الجزائرية في الخارج، الثروة البشرية

الاهداف:

- الحفاظ على التواصل مع جاليتنا في الخارج.
- ترسيخ هويتها والحفاظ على مستقبلها وتشجيعها على إفادة الجزائر بما كسبته من تجارب وخبرات.
- تمكين الجالية بالخارج من المشاركة في تنمية بلدنا.

المقترحات:

- تطبيق المساواة في المعاملة بين جميع المواطنين، بغض النظر عن مكان إقامتهم أو وضعهم القانوني، وإلغاء أي أحكام تتعارض مع ممارسة المواطنة الجزائرية.
- إنشاء بوابة مركزية لتسهيل وتبسيط الإجراءات القنصلية.
- إنشاء "محطة واحدة" لجميع الإجراءات الإدارية (الارشادات، الإقامة، الاستثمار) لمواطنينا الذين يرغبون في الإقامة، والاستثمار، والعمل، والقيام بالفترات التدريبية ... بالجزائر.
- تسهيل ممارسة الخدمة الوطنية من خلال تنظيم الخدمة المدنية في الهيئات الدبلوماسية والقنصلية ومراكزنا الثقافية، وكذلك داخل مؤسساتنا في الجزائر.
- تلبية احتياجات النقل الجوي والبحري لجاليتنا بأسعار تنافسية.
- مساعدة طلابنا الشباب على التنقل بسهولة أكبر بين مكان إقامتهم (الدراسة) والجزائر (الدعم الجزئي لنفقات السفر، ومرافق الصرف النقدي، ...)
- إنشاء برامج تبادل خلال العطل المدرسية لتعزيز العلاقات مع البلد الأم.
- إنشاء صندوق اجتماعي لتغطية تدابير التضامن مع الجالية الجزائرية في الخارج، وخاصة تجاه الفئات المعوزة من شيوخنا ومن المتقاعدين المعزولين: التأمين الصحي التكميلي، النفقات الجنائزية في حالة الدفن في الخارج، ودور التقاعد، وما إلى ذلك.

- تنفيذ سياسة "كرامة العودة" لمواطنينا الذين لا يحملون تصريح إقامة والذين يرغبون طوعاً في العودة إلى البلد مع احترام كرامتهم.
- إنشاء وكالة للترويج الثقافي والفني لنشر الثقافة الجزائرية داخل جاليتنا. وسيتم تشجيع إنشاء مدارس جزائرية (مثل المدرسة الثانوية الباريسية مالك بن نبي) في المناطق التي تضم حضوراً قوياً لمواطنينا، وسيتم تشجيع تدريس اللغتين الوطنيتين العربية والأمازيغية.
- إنشاء مركز للدراسات حول تاريخ الهجرة ومساهماتها في جميع مراحل البناء في الجزائر، من أجل تسهيل عمل الذاكرة.
- الترويج لـ "بيوت الجزائر" و "بيوت الطلاب الجزائريين" وإطلاق موقع إلكتروني يعرض الإمكانيات الجزائرية من حيث القضايا الثقافية والاقتصادية ولكن أيضاً من حيث الفرص في سوق العمل، من أجل الترويج لعلامة "الجزائر".
- اعتماد حوافر لتشجيع وتسهيل الاستثمار الاقتصادي لجاليتنا (الاستقرار القانوني، والحوافر الضريبية، وما إلى ذلك)
- إنشاء بنك للتنمية (تتكون من ودائع المدخرين من الجالية الجزائرية في الخارج، ومشاركة الدولة والقروض الخارجية...)
- تستخدم أمواله لتمويل مشاريع اقتصادية (استثمارات، وإنشاء وحدات إنتاج جديدة، وشراء أماكن مهنية...) واجتماعية (اقتناء المساكن في الجزائر، والمساعدة لإعادة الإدماج الاجتماعي في البلاد...)
- تسهيل تحويل الأموال إلى الجزائر من خلال إنشاء فروع للبنوك الجزائرية في الخارج.
- عرض فرص التدريب المهني وفرص العمل في الجزائر داخل شركاتنا الخاصة والعامة الكبيرة، من خلال منحة توظيف، لخريجينا الشباب.
- اعتماد تدابير لتشجيع الأستاذة الباحثين على تكوين، ولو عن بعد، فتي المعلمين والطلاب الشباب، في الجزائر، والتعاون مع المختبرات الجزائرية في مشاريع البحوث.
- إنشاء مجموعات من الخبرات الميدانية على شكل فِرَقٍ مشتركة للتعليم الجامعي والبحث والطب والتكنولوجيات الجديدة.
- تسهيل نقل المهارات بين الخبراء رفيعي المستوى والجامعات الجزائرية (الجامعات الصيفية، وتوفير خرائط المهارات، ومهام الخبراء، والاستشارات، وما إلى ذلك)
- تطوير التبادلات والتوأمة بين المدارس والجامعات الجزائرية الكبرى والمؤسسات الأجنبية التي ترحب بالأوساط الأكاديمية الجزائرية، والاعتراف على نطاق أوسع بالشهادات التي يتم الحصول عليها في الخارج

قاعدة التعليم الوطني عالي الأداء

الاهداف:

- تكيف الأجيال الصاعدة مع البرامج والأدوات الحديثة.
- خفض معدل التسرب من المدارس المتوسطة و الثانوية.
- تعزيز الصلة بين المدرسة وأسرّة الطالب.
- تدريب الطلاب على الحياة الاقتصادية.
- تدريب الطلاب على المواطنة النشطة.

مقترحات:

- توجيه التعليم الابتدائي نحو التعليم الأساسي: القراءة، الكتابة، الحساب واللغات الأجنبية، بالإضافة إلى الأنشطة الرياضية، الترفيه، الموسيقى، الرسم، واللغات. تحت شعار: "يجب أن يحب الطفل المدرسة".
- تدريب الفكر النقدي والاستقلالية في التفكير، للطلاب.
- تمكين الطلاب من الوصول إلى الوسائل الحديثة واستخدامها: الإنترنت، الفيديو، التفاعل والتعليم عن بعد.
- تعليم لغات البرمجة والحوسبة.
- توفير التكوين المتواصل للمعلمين طوال حياتهم المهنية.
- مراجعة جميع الكتب المدرسية والسعي إلى تحديثها المستمر وتعميمها من خلال إدراج برنامج حول اكتشاف العالم، الثقافات والأديان، اللغات والحضارات وتعليم القيم.
- تضمين أجزاء تتعلق بتدريس التاريخ المحلي والإقليمي، بخصوصياته الثقافية والاجتماعية في المناهج الدراسية (حتى 10 في المئة من محتوى البرنامج).
- تشجيع الرحلات المدرسية لاكتشاف البلد، من زيارات لمتاحف الفن والتاريخ هدف تأسيس جسر يصل بين المدرسة والثقافة، فضلا عن رحلات السفر إلى الخارج قصد بلورة ما تم تعلمه من اللغات الأجنبية.
- مراجعة وضعية المعلم.
- تقليل الضغط الكمي على الأقسام في المدارس.
- تشجيع المدارس الخاصة من أجل تخفيف الأعباء العامة وإدماجها تحت صيغة "العقد البيداغوجي" يكون تحت إشراف مديرية التربية الوطنية على مستوى الولاية.
- اعتماد التجهيزات الخفيفة لتعزيز الممتلكات العقارية في الهيئات التعليمية غاية مضاعفة القدرات و الاختصار في مدة الإنجاز بشكل عام، وتجنب التجهيزات الثقيلة، تفاديا لكلفتها العالية و مدة تجهيزها الطويلة. وهذا من شأنه أن يقرب الطفل من إقامته مع تقليل عدد الطلاب في الفصل الواحد.
- يجب إدماج المدارس الخاصة إدماجاً كاملاً في نظام التعليم. ويجب أن تكون قادرة على الاستفادة من قدر أكبر من المرونة البرمجية تحت إشراف مديريات التربية والتعليم.

بناء جامعة ناجحة والارتقاء التعليم العالي.

الاهداف:

- تحسين حوكمة الجامعة من خلال إشراك المزيد من الطلاب، التسيير الإداري وكذلك أعضاء هيئة التدريس
- تدريب نخبة وطنية فكرية وعلمية لمواجهة التحديات الكبرى في القرن الحادي والعشرين كالمعرفة والتكنولوجيا والاقتصاد.
- تحسين التصنيف الدولي للجامعات الجزائرية.
- ربط الجامعات عبر تجمعات للأنشطة الاقتصادية الجهوية غرض التوافق مع احتياجات السوق.
- تحسين عملية الاستقطاب للقطاعات الاستراتيجية للاقتصاد.

- تحسين معايير اختيار الشُعَب عند الدخول الجامعي من أجل التوزيع الأنسب حسب الملف الشخصي.

مقترحات:

- إعادة هيكلة جميع أقسام الجامعة من خلال تمكين الأساتذة، رؤساء الجلسات، والمهارات الفكرية وتقليدهم المسؤولية.
- إضفاء الطابع الديمقراطي على تعيين المديرين داخل الإدارات.
- إصلاح نظام القبول في التخصصات.
- تزويد جميع الجامعات الجزائرية بتجهيزات ومحتوى عالي الأداء في جميع مجالات العلوم، مع إمكانية الوصول إلى البنوك المكتبية للجامعات الرائدة في العالم عبر الإنترنت.
- تأسيس تبادلات استراتيجية مع جامعات مختلفة حول العالم في مجالات العلوم الحديثة مثل الاتصالات ، المالية الدولية، وإدارة الأعمال.
- خلق شُعب للطلاب المتميزين.
- إنشاء جسور مع عالم العمل والشركات بشكل خاص.
- تمويل الدراسات من قبل المؤسسات والطلاب والهيئات، وكذلك من قبل الدولة ، على أساس مراكز المترشّحين.
- تكييف الهيئات المالية بما يتماشى مع أداء البحث والنشر للمعلمين والباحثين.
- توجيه فئات من الحاصلين على شهادة البكالوريا مباشرة إلى مراكز التكوين المهني والدورات الجامعية القصيرة لمدة (سنتين).
- خلق التكامل بين المدارس الكبرى والجامعات وتعزيز تعاونها.
- تشجيع وتعزيز البحوث الخاصة بمواهب الجالية في الخارج.
- إعفاء وزارة التعليم العالي من وسائل النقل والإقامة وكذلك تقديم الطعام للطلاب.

تعزيز التدريب والتعليم المهنيين

الاهداف:

- إعداد الشباب للعمل والحرف.
- تنمية المهارات والمؤهلات في مكان العمل.
- تعزيز العمل اليدوي.

مقترحات:

- تقديم الدعم الفردي للشباب من الخلفيات المحرومة التي تواجه صعوبات مدرسية، من أجل الحصول على مؤهل مهني دون انقطاع.
- تطوير مسارات جديدة لمرحلة ما بعد تأهيل الشباب الغير المتحصل على شهادة نهاية المسار الدراسي أو التكوين.

- تطوير المهارات - التكوين المهني لفئات محددة تحتاج إلى دعم خاص.
- ضمان التسيير الصحيح للتطور المهني وتبديل الاختصاص.
- فتح المدارس الثانوية المهنية، وخاصة الزراعية منها.
- إنشاء مدارس للفنون والحرف اليدوية.
- إعداد عقود تكوين بالتناوب مع الشركات.
- إصلاح غرف التجارة والصناعة الجزائرية من خلال إشراك المزيد من الشركات

تطوير الثقافة

الاهداف:

- حماية وتعزيز التراث الثقافي الجزائري.
- تقييم الخصوصيات الإقليمية.
- نشر المحتوى الثقافي الجزائري على المستوى الوطني عبر الجالية بالخارج.
- تطوير الفنون والجماليات لحياة ثقافية مزدهرة.

مقترحات:

- تحرير، تطوير، وحماية الفكر الحر والنقاش الفكري.
- حماية الملكية الخاصة على المحتوى الفني للحصول على تعويض عادل للفنانين والمؤلفين.
- تلفزيون وإذاعة مجانيان مع خدمة عامة قوية ذات جودة عالية على أن لا تُنفذ من قبل السلطة السياسية.
- ترويج المحتوى الجزائري على شبكة الإنترنت واستخدامه كوسيلة لنشر الثقافة الجزائرية في جميع أنحاء العالم.
- تشجيع الكتاب وجميع وسائل التعبير.
- إنشاء دورة تدريبية ناجحة للفنيين في الفنون الأدائية: (الإضاءة، الصوت، الديكور، الإخراج، التصوير...)
- إنشاء معاهد موسيقية في جميع أنحاء البلاد.
- إنشاء معاهد ومدارس لتطوير الفنون في جميع المجالات (السينما والموسيقى والمسرح...).
- تشجيع كتابة السيناريو وتمويل الأفلام ذات النطاق التاريخي أو التعليمي، وتسهيل الإنتاج المشترك مع الشركات الخاصة المحلية أو الأجنبية في إطار مواصفات محددة.
- تحديث دور السينما وتشجيع الحضور العائلي.
- تعزيز إحياء السينما الجزائرية وتشجيع صناعة السينما.
- تحفيز الدبلجة من الأفلام العلمية والتعليمية الأجنبية والأفلام الوثائقية.
- الحفاظ على التراث الثقافي الجزائري وصونه للأجيال القادمة.

- دعم الكتاب من خلال سياسة الإعفاء الضريبي للكتاب والناشرين.
- إحياء المسرح، وتشجيع تشكيل الفرق المسرحية.
- إعادة تأهيل، إثراء وتعميم التراث الموسيقي الجزائري بجميع أشكاله وأساليبه من خلال الأرشيف الوطني و/أو غيره من التراث الإقليمي.
- إنشاء "معهد للموسيقى العالمية" كي يُتاح للجزائريين الوصول إلى الفنون والأساليب الموسيقية من جميع أنحاء العالم.
- تعزيز دور الهيئات الدبلوماسية في الخارج عبر إنشاء البيوت الثقافية الجزائرية في الخارج.

دعم الرياضة والأنشطة الترفيهية

الاهداف:

- تطوير التربية الرياضية للجميع: (الصحة، نوعية المعيشة) منذ سن مبكرة.
- تحسين النتائج الرياضية.
- تطوير البنية التحتية الرياضية والترفيهية من خلال مشاريع شراكة بين القطاعين العام والخاص.

مقترحات:

- تشجيع الجمعيات الرياضية للشباب في الأحياء. علينا أن نمضي من مبدأ أن كل طفل يجب أن يكون له نشاط رياضي.
- فتح القطاع الرياضي أمام الاستثمار الخاص بالاعتماد على دفتر شروط.
- الإشراف على الرياضة المدرسية بشكل فعال.
- إقامة روابط حكومية بين قطاعات الرياضة والسياحة والتعليم والجامعات والصحة.
- بناء مراكز رياضية عامة ومجانية، مجهزة بوسائل الراحة الصحية والنظافة.
- تطوير فئات التخصصات فيما يتعلق بكل من الرياضة، الترفيه والسياحة، لجعلها سريعا الوجهات السياحية المفضلة من خلال الصيغ المدروسة.

ضمان نظام صحي وتضامني فعال

الاهداف:

- ضمان حق جميع المواطنين الجزائريين في الحصول على رعاية صحية جيدة.
- وضع نظام صحي فعال وموثوق به من أجل العلاج والوقاية من جميع الأمراض.
- وضع آلية تمويل قوية ومستدامة.
- اعتماد سياسة وقائية مخططة و موجهة..
- تقديم الدعم لذوي الإعاقات الجسدية والعقلية وضمان رعاية صحية من عواقب الامراض.
- وضع سياسة لتوفير الدواء تتسم بالعقلانية لضمان التغطية الدائمة لجميع الاحتياجات.

مقترحات:

- إعداد بحث و إحصاء للموارد المادية والبشرية المتاحة.
- تقييم الاحتياج المنشآت لقطاع الصحة، والرعاية الصحية، وكذا الاحتياجات على مستوى عمال التمريض و الادارة على مدى 20 عاماً استناداً إلى البيانات الديموغرافية والجغرافية.
- تحديث لائحة مسميات الأعمال الطبية بالأسعار الحقيقية بناءً على تكاليف الرعاية الحالية.
- تزويد السكان بالتغطية الطبية بطاقة الضمان الاجتماعي "شفاء" وكذلك تسهيل نشرها بين المواطنين غير المساهمين (العاطلون عن العمل والأرامل والمطلقات، إلخ)
- طرح مشروع تقدير التكلفة الإجمالية لتحديث التسميات لتسديد أعمال الرعاية..
- إنشاء آلية لنقل الميزانية الحالية من الهياكل الصحية بوزارة الصحة إلى وكالات الضمان الاجتماعي. وهذا التحويل يعوض العجز الناجم عن تعميم سداد تكاليف إجراءات الرعاية.
- تعزيز اللامركزية في القرارات المتعلقة بالسياسة الصحية المحلية. يمكن أيضاً تنفيذ تقسيم إداري إقليمي جديد..
- تعديل أسلوب إدارة الهياكل الصحية. حيث يجب أن يُدار كل هيكل من قبل مجلس إدارة يضم ممثلًا لوكالات الضمان الاجتماعي، وإدارة الصحة بالولاية، والمسؤولين المحليين المنتخبين، وطاقم التمريض الطبي وشبه الطبي
- تخفيف الضغوطات وإضفاء الطابع الديمقراطي على إدارة وكالات الضمان الاجتماعي.
- إدخال المرونة الشخصية للقطاع العام كنوع من التشجيع و التحفيز ، والتفكير في العلاقة بين القطاعين العام والخاص في الممارسة الطبية.
- إنشاء مسارات لرعاية كل مرض من الأمراض العاجلة والمزمنة مع تسلسل هرمي لصنع القرار وشبكة صحية تتكيف مع الواقع الإقليمي.
- رقمنة هياكل الرعاية الصحية وإنشاء سجلات رقمية للمرضى
- تحديث نمط التدريب الطبي وشبه الطبي والإداري وفقاً للاحتياجات الحقيقية للقطاع، مع شجيع الشركات مع البلدان الأجنبية من أجل التدريب الطبي والمتخصص.
- التعاون مع الهياكل الخاصة للتدريب الجامعي والمهني في القطاع الصحي.
- وضع سياسة عقلانية لتعويض تكاليف الأدوية، وكذا تفضيل أدوية الجينيريك
- التخطيط لبرنامج وقائي شامل لكل من: الأمراض المعدية والسرطانية وأمراض الأم والجنين وأمراض الطفولة والطب المهني. يجب أن يركز هذا البرنامج على التطعيم والفحص الشامل والطب المدرسي الفعال. سيتم تحديد الأهداف على المدى القصير والمتوسط والطويل
- يجب تشجيع الفحص من قبل مؤسسات الضمان الاجتماعي من خلال نظام المكافآت القائم على النقاط
- تطوير وتشجيع الفحص عن بعد.

- إنشاء دعم للإعاقة في جوانبها العديدة: توسيع نطاق تعويض أدوات مساعدة الإعاقة، وإنشاء مركز إعادة تأهيل للإعاقة في أشكالها الجسدية والعقلية ، ووضع معايير تنكييف مع أنواع الإعاقة المختلفة. وأيضاً الإعاقة في الأماكن العامة والخاصة.
- إعادة الاعتبار إلى مجالس التنظيم من أجل تعزيز التقنين والأخلاق في ممارسة الرعاية.
- وضع سياسة وطنية جديدة لإنتاج الأدوية في القطاعين العام والخاص. يجب أن تكون السياسة عقلانية يتعين تنفيذها على عدة مراحل: التعبئة، التغليف وتصنيع السواغات وأخيراً إنتاج العنصر المنشط، يجب أن تبدأ هذه السياسة عبر تصنيع أدوية الجندريك من ثم الانتقال إلى الابتكار العلاجي.
- استعادة مكانة و استقلالية الوكالة الوطنية لزراعة الأعضاء من أجل التوسع من أجل تحسين سياسة زراعة الأعضاء (الوسائل المالية ، إنشاء بنوك زرع الأعضاء ، إنشاء الملف الوطني ، وما إلى ذلك)
- أيضاً، استعادة مكانة و استقلالية وكالة الأدوية الوطنية التابعة للوزارة. مع التأكد من عدم وجود تضارب في المصالح بين أعضائها. وستكون مسؤولة على مراقبة استيراد وتصنيع الأدوية والأجهزة الطبية.
- تعزيز الإنتاج الوطني للأجهزة الطبية المتصلة بالشراكة مع الشركات الرقمية.

حماية الفئات المعوزة

الأهداف:

- ضمان العدالة الاجتماعية والتوازن بين السكان من خلال مكافحة الفقر وحماية الفئات الأكثر ضعفاً من أجل الحفاظ على التماسك الاجتماعي.

مقترحات:

- إصلاح نظام الاشتراكات والمعاشات التقاعدية.
- مراجعة نظام المعاشات التقاعدية للزء.
- ضمان الاستفادة من دخل التضامن وسبل العيش لأفقر الفئات.
- تخفيض التحويلات الاجتماعية للجميع على أساس الدخل.
- مرافقة حريضة للفئات الأكثر فقراً من خلال برامج التدريب والمساعدة المالية لإعادة إدماجهم في عالم العمل.
- إيلاء اهتمام خاص لحماية الأطفال والمعوقين والمسنين المعزولين والدفاع عن ذلك.

الفصل 3 التنمية الوطنية

أي نظام اقتصادي ؟

الأهداف :

- تحسين فعالية النظام الاقتصادي من خلال التكييف مع المعايير الدولية.
- تحقيق نمو الناتج المحلي الإجمالي الغير النفطي بنسبة 7٪ سنويا ، وذلك بفضل الصناعة.
- توازن الميزان التجاري من خلال النمو وتنويع الصادرات .

- تعديل تدريجي للواردات بالمنتجات الوطنية القادرة على المنافسة وذلك في غضون فترة معقولة من الزمن.
- تحسين مناخ الأعمال وجاذبية الجزائر للاستثمارات الأجنبية .
- ضمان المعاملة العادلة لجميع المتعاملين الاقتصاديين و بناء نظام قضائي وضريبي شفاف و مستقر.
- تحسين مستوى المعلومات والإحصاءات .
- تسوية جزء كبير من القطاع الغير الرسمي.
- القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تسهل هذا التحول والتي ينبغي تشجيعها:
- تحويل المنتجات البترولية
- الكيمياء في خدمة صناعة الأدوية والزراعة
- الصناعة المائية وخاصة تحلية مياه البحر.
- الطاقات المتجددة
- تكنولوجيا المعلومات (IT)
- السياحة, وتطوير جميع مناطق الدولة حسب خصوصياتها الطبيعية والثقافية.
- الزراعة
- وسائل النقل

الاقتراحات :

- إصلاح الديوان الوطني للإحصائيات
- تحرير الاستثمار من البيروقراطية بفضل إدارة رقمية مبسطة.
- تشجيع الاستثمارات الوطنية وتحرير الاستثمار الخاص من خلال نظام مكافأة عادلة للمدخرين.
- إعادة توجيه الاستثمارات العامة نحو القطاع المنتج .
- وضع الضرائب في خدمة الانتاج المحلي.
- إصلاح سياسة التعرفة الجمركية من أجل استقرار الإنتاج الوطني وتحسين الشفافية .
- تحرير تدريجي للنظام المالي.
- اطلاق حوار وطني بشأن استخدام الاحتياطات المالية الوطنية.
- تشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة لخلق فرص العمل من خلال تخفيض في الرسوم الجبائية و الشبه الجبائية
- تسهيل استيراد المدخلات والمواد الخام والأدوات الصناعية ، وإدخال ضوابط صارمة لاستيراد المنتجات الاستهلاكية.
- تشكيل لجنة تخطيط شاملة تتمثل مهمتها في بناء استراتيجية تنمية طويلة المدى.

- وضع خطة طويلة المدى لتنظيم القطاع الغير الرسمي من خلال ضرائب شفافة بسيطة وجذابة.

الفلاحة

الأهداف:

- ضمان الأمن الغذائي وكذلك سلامة الاغذية للسكان.
- زيادة توافر الموارد المائية.
- عصنة المزرعة لزيادة المداخيل.
- تنظيم جميع الأراضي الزراعية في جميع أنحاء الوطن في غضون 5 سنوات.
- محاربة الفقر في المناطق الريفية.
- تشجيع البحوث التطبيقية في مختلف قطاعات الهندسة الزراعية
- خفض حجم الأراضي الزراعية المخصصة للراحة

الاقتراحات :

- تعزيز تنمية الأراضي والمحافظة على المساحة الزراعية المفيدة.
- توطيد الاستثمار الحديث في الإنتاج و الاعتماد على استثمارات المتخصصين، لا سيما في مجال التكنولوجيات الجديدة.
- توفير التكوين الزراعي (الثانويات الزراعية) ودعم نقل المعرفة والممارسات الجيدة.
- إشراك البحوث التطبيقية لإيجاد مصادر غذائية جديدة للإنتاج (طحين نباتي غير الحبوب و بروتينات نباتية كبديل للبروتين الحيواني، وما إلى ذلك).
- ضمان استدامة الموارد الزراعية.
- إعادة تنظيم قطاع الصيد.

الطاقات والفعالية الطاقوية

الأهداف :

- الخروج من تبعية المحروقات
- تحسين استخراج موارد المحروقات لتوفير فرص عمل مستدامة.
- بناء سياسة كهربائية طموحة.

الاقتراحات :

- إجراء سياسة حكيمة لإنتاج النفط والغاز لتوقع المدى الطويل.
- تعبئة الجامعات والمتعلمين الاقتصاديين في مجال الطاقة المتجددة، بما في ذلك الطاقة الشمسية الحرارية و الطاقة الحرارية الأرضية.

- ترشيد سياسة الاستهلاك على المستوى الوطني من خلال اللامركزية في إدارة الطاقة.
- إصلاح التنظيم البيئي للبناء من اجل مباني غير ملوثة وقليلة الاستهلاك للطاقة.
- تأجيل أي قرار يتعلق بالغاز الصخري من خلال الوقف الاختياري.

الصناعة

الأهداف :

- تطوير صناعة نפט تحويلية فعالة ومتكاملة.
- تطوير الصناعة الكيمائية.
- تطوير صناعة المواد الغذائية.
- تطوير متعاملين أكفاء في البناء والاشغال العمؤومية لتلبية احتياجات العقارات والبنية التحتية في العقود القادمة.
- تشجيع الإنتاج الصناعي المحلي على مستوى الشركات الصغيرة والمتوسطة و كذا الشركات الصغيرة التنافسية
- تعزيز الخبرات العلمية التقنية و التسييرية.
- تحسين جاذبية الجزائر لدى الشركات الدولية الكبرى.
- تحسين تمويل الاستثمار المتوسط وطويل المدى.
- تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص

الاقتراحات :

- تحرير الحصول على العقار الصناعي و تشجيع تشكيل تجمعات لشركات نفس القطاع.
- تطوير العلاقة بين الشركة والبنك والدولة لبدء الصناعات المتكثلة الفعالة ، مما يسمح بالمخاطرة العقلانية.
- ديمقراطية غرف التجارة والصناعة مع زيادة مساهمة الشركات.
- إنشاء مناطق صناعية في المناطق الداخلية و ربط الموانئ بالطرق والسكك الحديدية.
- تطوير صناعة خفيفة ذات كثافة عمالية عالية.
- تطوير الصناعات التحويلية للمواد الخام لشركائنا في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل ، ولاسيما القطن والخشب.
- إدخال نظام ضريبي تمييز إيجابي لصالح أنشطة الإنتاج.
- تشجيع ظهور صناعة الأغذية الزراعية من خلال الترويج للمنتجات الزراعية المحلية.
- إنشاء محيط لحماية صناعاتنا الناشئة من خلال الحواجز شبه المالية والبيئية
- تشجيع القطاع الانتقال البيئي، ولا سيما شركات التحديث الحراري.
- تطوير منتجات قابلة للتصدير في إفريقيا ودول البحر الأبيض المتوسط ، ولا سيما الأدوات الآلية والمواد الزراعية ، بالشراكة مع البلدان الزراعية في إفريقيا.

- إنشاء قطاع صناعي خاص لتشغيل وإدارة المياه من اجل إنتاج 30 مليار متر مكعب من المياه في غضون 2050.
- إنشاء قطاع خاص بإنتاج الطاقة.
- خلق الجسور بين الجامعات والشركات الصناعية لتطوير البحث.
- إنشاء صندوق ثروة سيادية (حيث لا يمكن للدولة بأي حال من الأحوال أن تستخدمه لتغطية النفقات الجارية) وإجراء سياسة استثمار في رؤوس اموال شركات دولية كبيرة من اجل الاستفادة من استثماراتهم وخبرتهم وتموقعهم خارج اوطانهم

الرقمنة والائترنت

الأهداف:

- تحسين سرعة تدفق الإنترنت في المناطق الحضرية والريفية ذات الكثافة السكانية العالية.
- تعميم رقمنة الخدمات الحكومية والبريدية.
- تحقيق هدف التغطية الشاملة لأجهزة الكمبيوتر على مستوى الأسر.
- تدريب السكان على التكنولوجيا الرقمية من خلال مؤسسات التعليم والتدريب.
- تطوير الدفع عبر الهاتف المحمول والإنترنت.
- تحسين مستوى الوصول إلى المعلومات للسكان والشركات والإدارة.

اقتراحات:

- نشر وترقية شبكة الإنترنت في جميع أنحاء المناطق العمرانية خلال 5 سنوات.
- فتح خدمة التكوين للإجراءات الإدارية الرقمية على مستوى البلديات.
- تكوين جميع موظفي الخدمة العمومية على استخدام تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا الرقمية والإنترنت.
- تعليم الرقمنة في سن مبكرة.
- الاستثمار في شراكة مع متعاملي الهاتف التتقال في صناعة الاتصالات ، وخاصة الإنترنت والبنية التحتية الرقمية.
- وضع خطة للوقاية من الدعاية على الإنترنت ومكافحتها.

النظام المصرفي والنقدي

الأهداف:

- جمع الادخار المحلي لتشجيع الاستثمار.
- نشر الطابع اللامادي على المعاملات الحالية على نطاق واسع من أجل اقتصاد شفاف.
- تطوير بنوك ودائع جهوية.
- تطوير البنك العمومي و الخاص الملتمزم بتطوير الاقتصاد .
- إصلاح نظام حوكمة البنك المركزي ، ولا سيما استقرار عهدهات المحافظين.

- وضع سياسة نقدية على أساس تطوير الإنتاج والصادرات.

اقتراحات:

- إشراك البرلمان في تعيين محافظ البنك المركزي.
- إرساء لقاء سنوي لاستماع محافظ البنك المركزي من طرف البرلمان.
- خلق فروع جهوية لبنك الجزائر و لبنك BADR للمشاركة في النسيج الاقتصادي المحلي.
- دعم وتطوير انتشار البنك الخارجي الجزائري ، ولا سيما للمغتربين وفي إفريقيا.
- وضع خطة إصلاح مصرفي ونقدي مدتها 5 سنوات تشمل جميع الجهات المعنية ، ولا سيما نقابات الأعمال والمصدرين والاقتصاديين و " مراكز الفكر ". سيتم النظر في تغيير العملة وقابلية تحويل عملتنا وزيادة مسح الطابع المادي على التدفقات المالية.
- تطوير مصرفية احترافية من خلال التكوين المناسب لموظفي البنوك العمومية.
- فتح تدريجي لرأس مال البنوك العمومية إلى القطاع الخاص لتحفيز أنشطتها.
- تطوير القروض الصغيرة بآليات الدعم النقدي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.
- تعزيز القروض العقارية لحصول الاسر على أول منزل رئيسي.

التشغيل

الأهداف :

- زيادة معتبرة لمعدل التوظيف ، ما يفوق 50٪ من السكان بحلول عام 2050.
- دمج تدريجي للقطاع الغير الرسمي.
- تحسين مراقبة الباحثين عن العمل.
- تحسين فعالية سوق العمل الوطني من خلال الإنترنت.
- تحسين الوصول إلى التكوين وتعزيز التكوين المستمر.
- تشجيع التنقل والتنقل المهنية.
- تشجيع القطاع الزراعي.
- تشجيع الصناعة السياحية.

الاقتراحات :

- إعطاء الأولوية لليد العاملة المحلية في تنفيذ المشاريع العمومية مع تكوين مسبق
- رقمنة وكالة التوظيف الوطنية.
- كيف برامج التكوين المهني مع احتياجات الاقتصاد من خلال إشراك الشركات بشكل أكبر في مراكز التكوين.

- تقليل مساهمات أصحاب العمل لتعزيز الأعمال والاستثمار والتوظيف.
- إعطاء الأولوية للاستثمار المنتج ، وخلق فرص عمل جديدة من خلال إنعاش الاقتصاد : البناء ، والمنسوجات ، والزراعة.
- مراجعة وتكييف التشريعات الخاصة بعلاقات العمل الفردية والجماعية من اجل الاعتراف بحقوق العمال وحرية العمل.
- تحسين أدوات الرقابة والامتثال لتشريعات العمل ، وتمثل محاورها الرئيسية في :
 - مفتشية عمل كفاء ومستقل.
 - محكمة عمالية بمشاركة ممثلي العمال وأصحاب العمل.
 - إنشاء هيئات استشارية وطنية ، نظم السلطات العمومية، المنظمات النقابية للعمال وأصحاب العمل.
 - إنشاء مرصد وطني للعمل الاجتماعي يمكن أن يساعد في تنسيق العلاقات الاجتماعية وبالتالي تعزيز الكفاءة الاقتصادية.
- تحسين جودة التكوين المهني بتدريب 50/50 بين التعليم النظري والتطبيقي في الشركات.
- تشجيع خلق فروع النقابات من خلال شراكة مباشرة مع نقابات أصحاب العمل وإدارة الشركة من اجل حوار اجتماعي مطمئن.
- إنشاء موقع توظيف وطني مخصص للوكالات الجهوية المختلطة ، او في شراكة بين القطاعين العام والخاص.
- إنشاء حسابًا شخصيًا للحق في التكوين مع رصيد تراكمي طيلة الحياة المهنية.

الإسكان والمدينة

الأهداف:

- الحصول على سكن للجميع.
- إعادة تأهيل البيئة الحضرية.
- إعادة تعريف طريقة تنظيم وإدارة المدن مع حوكمة شراكة.
- المشاركة الكاملة وتمكين الجماعات المحلية ، لا سيما في برمجة خطط الإسكان.

اقتراحات:

- وضع ملف وطني لأصحاب الممتلكات .
- منع تراكم إعانات الإسكان الاجتماعي أو المدعوم في جميع أنحاء الوطن.
- اللامركزية في سياسة الإسكان.
- وضع سياسة توزيع السكنات أكثر عدلا وأكثر فعالية نحو المستفيدين الانفع للاقتصاد والخدمات العمومية.
- تشجيع بناء الإسكان الخاص من خلال نظام ادخار محفز.

- تنظيم سوق الأراضي والعقارات ، وتشجيع إنشاء مجموعات عقارية تستفيد من أولوية الوصول إلى الأراضي الأساسية وإلى وسائل تمويل أكثر فائدة.
- تقليل السكن الهش فك العزلة عن القرى (ربط المياه والكهرباء والطرق).
- تعزيز سبل الحفاظ على الحضيرة العقارية.
- المحافظة على البيئة المعيشية والبيئة بمشاركة الحركة الجموعية في الأحياء .
- وضع معايير معمارية جهوية واحترامها في البناءات الجديدة.
- تصميم سياسة المدينة.
- تسريع تجديد السكنات والارتقاء بها لاحترام المعايير الطاقوية .

التنقل والمواصلات

الأهداف :

- تشجيع وسائل النقل العام، و على وسائل النقل المستدامة
- تحديث وسائل النقل لجعل مناطقنا أكثر ارتباطًا وجاذبية
- تطوير صناعة التنقل

الاقتراحات :

- إنشاء خطة للنقل المتطور بالسكك الحديدية من خلال زيادة الشبكة إلى 10000 كيلومتر مكهرب بالكامل بحلول عام 2050.
- تطوير عرض صناعي لحافلات تعمل بالغاز لانه أقل تلويثًا .
- تطوير عرض صناعي للترام وتجهيز جميع المدن التي يزيد عدد سكانها عن 500000 نسمة.
- تطوير الصناعة البحرية لإنتاج مركبات ما بين المدن ومن اجل خدمة مواصلات ساحلية .
- دعم الغاز البترولي السائل.
- تطوير الشحن بالسكك الحديدية.
- تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاع النقل.

البيئة

الأهداف :

- تجديد وحماية النظام البيئي.
- الحفاظ على الأراضي الصالحة للزراعة.
- تحسين إدارة المياه وخاصة المجاري المائية.
- تحسين إدارة وتعزيز المتنزهات والحضائر الوطنية.

- إعادة التشجير الذكي.
- تقليل النفايات غير القابلة لإعادة التدوير.
- إحراز تقدم في اقتصاد إعادة التدوير.

الاقتراحات :

- سن قانون تأمين الأراضي الصالحة للزراعة الاستراتيجية.
- إدخال أنشطة حماية البيئة في المناهج المدرسية.
- إنشاء نظام ضريبي بيئي لتشجيع الاتجاه نحو الحياد الكربوني في ميادين البناء والإنتاج
- تجهيز المدن الكبرى عاجلا بمحطات معالجة مياه الصرف الصحي بتمويل و تسيير مشترك عام-خاص.
- سن قانون " المساحات الخضراء " لتشجيع البلديات على احترام نسبة من الحدائق والمساحات الخضراء في المناطق الحضرية.
- إنشاء وكالات إدارة النفايات على المستوى المحلي و التي تعود بارباح يمكن استخدامها في إعادة تدوير الورق والزجاج والبلاستيك وكذلك استعادة النفايات القابلة للتحويل إلى سماد .
- البحث عن المستوى الإقليمي الأنسب لإدارة المتنزهات الوطنية وتعزيزها.
- إحياء دراسة امكانية السد الأخضر.
- حماية الواحات.
- إطلاق حوار وطني بشأن استغلال المياه الجوفية الألبية

السياحة

الأهداف:

- تحسين الجاذبية السياحية للجزائر.
- زيادة عرض الفنادق والترفيه
- تحسين معايير الجودة.
- تسهيل الوصول إلى التأشيرات السياحية .

الاقتراحات :

- زيادة حصة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي (تصل إلى 4-5٪).
- إنشاء و / أو إعادة هيكلة أقطاب سياحية مع إعطاء الأولوية للمتعاملين الصغار من القطاع الخاص.
- ترويج المنتجات المحلية ذات جودة .
- القيام بحملات إعلانية مستهدفة دوليًا وعلى الإنترنت.

- تنفيذ استراتيجية تمويل تهدف إلى دعم المتعاملين والمقاولين والمستثمرين.
- تحسين العرض السياحي من حيث الإقامة والمطاعم والأنشطة الترفيهية والأنشطة التي تقوم بها وكالات السياحة والسفر والمكاتب السياحية المحلية.
- تحسين المهارات الإدارية و تحسين مستوى تكوين متعاملي السياحة.
- إنشاء وكالات سياحية على مستوى مناطق ذات أهمية.
- إنشاء و / أو تعزيز مراكز التكوين للعاملين في القطاع.
- تطوير وضعية العقار السياحي على مستوى ZET وكذا الارضيات المخصصة للتوسع السياحي ، فضلاً عن إنشاء البنى التحتية لإمكانية الوصول خارج ZETs
- دعم المتعاملين ذوي القيود الموسمية.

الفصل 4 السياسة الخارجية

السياسة الخارجية

الأهداف:

- التأكيد على دور الجزائر كقطب للاستقرار في العالم العربي والأفريقي.

اقتراحات :

- المشاركة في نشوء هيكل ديمقراطية أفريقية وتعزيز الحلول الدبلوماسية.
- تقديم المساهمة الفعالة في تطوير نظام اقتصادي وثقافي واجتماعي من اجل إنشاء مجلس التنمية لصالح شعوب حوض البحر المتوسط . من هذا المنظور ، فإن بناء المغرب الكبير ضرورة حتمية ، وسيكون محورها الاستراتيجي هو التعاون المثمر مع دول البحر الأبيض المتوسط والاتحاد الأوروبي ، على أساس علاقات متوازنة تقوم على التنمية والازدهار المشترك.
- إعادة النظر في دور تمثيلتنا الدبلوماسية. يجب أن يركز هؤلاء بشكل أكبر على الدفاع عن مصالح الجزائريين في الخارج وأن يصبحوا مشاركين بشكل أفضل في المجالات الاقتصادية والثقافية والعلمية من أجل إفادة بلدنا من التقدم المحرز في أماكن أخرى ، ولكن أيضاً التعريف. بالجوانب المتعددة لبلادنا في الخارج.
- تأكيد من جديد على دعم الجزائر لنضال الشعب الفلسطيني ، و إنشاء دولة فلسطينية ذات سيادة .

اتحاد المغرب العربي

الأهداف :

- إصلاح الاتحاد المغارب العربي.
- التقدم في العلاقات الجزائرية المغربية .
- المضي قدما معا على حل النزاع الليبي.

- تعزيز التعاون الاقتصادي.

الاقتراحات :

- دعم جهودنا في حل نزاع الصحراء الغربية لتأكيد سيادة الشعب الصحراوي.
- تنظيم مؤتمر مغاربي لتسوية النزاع الليبي، من خلال توحيد جهودنا على المستوى الدولي بشأن هذه المسألة.
- اطلاق تشاورات حول إنشاء منطقة تجارة حرة فعالة ومتناسقة مع المصالح الوطنية ونحو الأجانب.
- بناء خطة ربط البنية التحتية للسير ، ولا سيما الطريق السريع شرق-غرب.
- إطلاق نقاش حول الإدارة المشتركة للمياه الجوفية الألبية.

المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (CEDEAO)

الأهداف :

- تهدئة والنزاع على جميع الصراعات المسلحة في أفريقيا دبلوماسيا.
- تحسين التعاون في مجال الأمن مع بلدان الساحل وكل من الاتحاد الأفريقي.
- تحفيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الجزائر ومجموعة CEDEAO.

اقتراحات

- التعاون مع CEDEAO في حل توترات منطقة الساحل دبلوماسيا .
- محاربة عدم الاستقرار الناجم عن التدخل الخارج القارتي.
- إبرام اتفاقية شراكة اقتصادية وتجارية مع منطقة CED E AO.
- تعزيز آليات التعاون الاستخباراتي الأمني بين بلداننا.

الاتحاد الأوروبي

الأهداف :

- تشغيل ديناميكية نقل التكنولوجيا والخبرات مع شركائنا الأوروبيين.
- جذب الشركات الأوروبية للاستثمار محلياً.
- جذب الاستثمارات الأوروبية في المجالات الاستراتيجية من أجل تنميتنا.
- تعزيز التعاون الجامعي بين الجامعات الجزائرية والأوروبية.

الاقتراحات :

- اعتبار الاتحاد الأوروبي شريكاً استثنائياً يجب أن تكون علاقته طويلة الأمد وذات بُعد استراتيجي.
- متابعة تطور جاليتنا المقيمة في أوروبا بعناية فائقة والتي يجب أن تصبح عنصراً لتحقيق الاستقرار والازدهار والأمن للشركيين.
- توزيع طلابنا في الخارج نحو الجهات الأوروبية حسب احتياجات الاقتصاد الوطني.

- تنويع وتعزيز الشراكات الجامعية مع الدول الأوروبية من خلال الاستفادة من التدريس الأكاديمي الجزائري في أوروبا.
- ربط غرف الصناعة والتجارة الأوروبية مع الجزائرية .
- تنظيم لقاءات بين رجال الأعمال الأوروبيين والجزائريين.
- تحسين ظروف الاستثمار الاقتصادي بدءا من خلق محاور متوسطة جذابة.
- خلق توازن تجاري بطريقة هادفة ومع مفاوضات دائمة مع جيراننا الأوروبيين

جامعة الدول العربية

الأهداف:

- أن نصبح مركز استقطاب لمختلف القوى العلمية والاجتماعية والاقتصادية والإعلامية العربية.
- زيادة مستوى الحريات ومستوى مشاركة الشعوب العربية في المشهد السياسي.
- دعم القضايا العادلة في المنطقة العربية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.
- تعزيز التبادل الاقتصادي بين الجزائر والدول العربية.
- رفض أي محاولة للتدخل الأجنبي في الشؤون العربية.

اقتراحات:

- تنويع وتعزيز الشراكات الجامعية مع الدول العربية.
- محاربة الفساد الإداري والمالي والعمل على الدفاع عن مصالح جميع المواطنين بلا استثناء ودون تحيز لأي جهة.
- تسليط الضوء على النخبة في الجامعات العربية من أجل الاستفادة من معرفتهم وخبرتهم.



جيل جديد
جيل جديد
JIL JADID

جيل جديد

واجب المبادرة

جيل جديد، واجب المبادرة

Jil Jadid : Le devoir d'agir